

لصار يابى رأس النكوس قوقا وما إلى وجهه محتا ولم
 يصر رأسه من تحت ورجله من فوق لكن التلابط
 أما الملازمة نظرا وأما بطلان التلا فان القائم لهذه
 في الحقيقة مسرودا فبات حقيقة المقيم بالنظر الاجز
 الاوّل على تقدير ان اصل الدليل قياسا على انتشار قوله بخلاف
 باء الجهات والجهات الباقية هي القدام والمثلث
 واليمين واليسار لا الشرق والمغرب والجنوب والشمال
 كما قاله البعض واعتوض عما أتى من سوق الكلام
 شاهد عدل عما قلنا قوله والجهة تطلق لهذا
 تفصيل لما قاله المحقق الطوسي في شرح الاشارة للجهة
 طرف الامتداد بالنسبة للجهة والاشارة يعرف ان
 معنى للجهة عند البعض لما انتهى الاشارة للجهة
 وعند البعض منهم فترى الحركة المسقيمة في المعنى
 الاوجه الفوق محذب الفلك الاعظم وبالمعنى
 التناز مقرر فلك القمر ولا يخفى انه لو اريد من الحركة
 مطلق الحركة اعم من التحقيق والتقديرية فجهة الفوق
 المحذب قيل على واحد من تعريفين للجهة لا يصح
 على جهة تحت وهي الممكن فان الاشارة وكذا
 الحركة يتجاوزة عنه قوله فترى الاشارة

الاشارة للجهة وفترى الحركة المسقيمة الاوّل
 تقديم على الدليل اذ التصور مقدم على التعريف
 واما تقديمه على قوله قوله جهة الفوق محذب
 الفلك الاعظم فالجهة الحقيقية اثنتان جهة فوق
 ووجه المحذب وجهة تحت وهو مركز العالم وباقى
 الجهات اعتبارية فبقر قوله والمشهور انها لا يقع
 ما ينبغي ان التعريف مقدم على التقييم قوله
 والاوّل هو الصحيح لان الاشارة الى تصويره اذ لو
 لم يكن الاوّل صحيحا لم يكن الاشارة النافذة من
 فلك القمر متوجهة لاجهة الفوق لكن التلابط
 اما الملازمة فانه لو لم يكن الاوّل صحيحا لكان التناز
 صحيحا اذ لا واسطة بينهما ولا قال بهما واذا كان التناز
 صحيحا لم يكن الاشارة النافذة من فلك القمر متوجهة
 لاجهة الفوق وهو خطأ وأما بطلان التلا فلان الا
 الاشارة اذا انفذت من فلك القم كانت لاجهة
 الفوق قطعاً وبيان هذه المقدمة لان تلك الآدة
 النافذة من فلك القم آخذة من جهة التي من جهة
 لا ما يقابلها وما شاذ كما متوجهة لاجهة الفوق
 يرد على تلك المقدمة ان لا ينفذ الاشارة اذا انفذت